

## أحضر كيساً من القماش

تعوّدت كلما دخلت قاعة القصر الرئيسية، النظر إلى قطعة قماش زرقاء، مثبتة على الجدار. لم يعرف أحد، باستثناء من حضروا في الأيام الأولى للاحتلال، ما كانت تغطيه تلك القطعة: صورة لصدام وهو يمرر قطع القرميد إلى العمال المنخرطين في إعادة إعمار القصر المهدم، جراء تعرضه للقصف، في حرب الخليج الثانية. وُضِعَ نموذجان للقصر في جوارها، يبين أحدهما مدى الضرر الناتج عن القصف، بينما يظهر الآخر ما تم إعادة تشييده من بنية أكبر حجماً، وأكثر فخامة. اختفى النموذجان، بكل الأحوال، بعد بضعة أشهر من قدوم الأمريكيين.

وقف ثلاثة من الحراس الأشداء، في إحدى زوايا القاعة، إلى جانب جهاز لكشف المعادن، حيث يقع مكتب بول بريمر. احتوت الجهة المقابلة على «الغرفة الخضراء»، مقر أعضاء فريق مكتب الاتصالات الإستراتيجية.

مثّل «ستراتكوم»، كما كان يعرف في القصر، مكتب العلاقات العامة في سلطة الائتلاف المؤقتة، بإدارة دانيال سينور. بلغ الرجل الثانية والثلاثين من العمر، وقد كان نحيل الجسد، طويل القامة، يفتقر إلى الشعر في مقدمة رأسه. نظر دانيال إلى الصحفيين بمعايير مجردة من النسبية، مصنفاً إياهم بين من يقفون إلى جانب الاحتلال الأمريكي، ومن يعارضونه. قدم الرجل إلى العراق برفقة غارنر، ليواصل البقاء هناك بعد مجيء بريمر. اقتصرت خبرته الصحفية على العمل، متحدثاً باسم أحد أعضاء مجلس الشيوخ، ليدين، مع ذلك، بكثير من الولاء للحزب الجمهوري، وينضم، بعد وقت قصير، إلى الحلقة المقربة من الحاكم الأمريكي. قدم سينور العون لبريمر فيما يتعلق بتحديد مواعيد المؤتمرات الصحفية، واختيار من يلتقي من الصحفيين، ناهيك عن فرص التقاط الصور التي تستحق المخاطرة، عبر مغادرة المنطقة الخضراء.

سلطت الأضواء على سينور، بمرور الأيام، بما يفوق أيأ من مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة، باستثناء بريمر. اعتاد الرجل عقد مؤتمرات صحفية موجزة، في مركز المؤتمرات، عدة مرات في الأسبوع. أوكلت مهمة تجهيز قاعة المؤتمرات إلى أحد مستشاري البيت الأبيض الهندسيين، الذي توجه إلى بغداد؛ بغية تحديد موقع ومقاييس الشعار الخلفي، الذي يحمل عبارة «سلطة الائتلاف المؤقتة»، ناهيك عن تزويد القاعة بشاشتين تلفزيونيتين عملاقتين، بما يمكن سينور من عرض مقاطع تلفزيونية. أنجزت مهمة تجهيز القاعة بسرعة كبيرة، بينما انتظر مسؤولو سلطة الائتلاف الآخرين أشهراً قبل وصول ما يحتاجونه من معدات وطواقم.

لم يقر سينور، في أثناء اعتقاله المنبر، بأي من الأخطاء، وقد بلغت جهوده لتحويل الإخفاقات إلى نجاحات حد السخف في بعض الأحيان. تحدث، ذات مرة، قائلاً: «يجيب غالبية العراقيين بلا، حين يسألون عما إذا كانوا يودون رحيل قوات التحالف»، بينما تشير استطلاعات الرأي التي تجريها السلطة إلى النقيض تماماً. أصر الرجل، علاوة على ذلك، حين سئل عن سبب الازدحام الهائل أمام محطات الوقود، على أن ذلك يمثل «إشارة جيدة»، بالنظر إلى إقبال المزيد من العراقيين على اقتناء السيارات، بعد سماح سلطة الائتلاف المؤقتة باستيراد ربع مليون عربة جديدة. لم يأت سينور، في حينه، على ذكر إخفاق السلطة في دفع هاليبرتون، وغيرها من المتعهدين، إلى حل المشكلة عبر تأهيل مصافي النفط العراقية. لم يتسم الرجل بالصراحة فيما ينشر من تصريحاته. سأله عدد من المراسلين، في نيسان/ أبريل من العام 2004، عما يتعرض له الأمريكيون من هجمات في المنطقة الخضراء، ليجيبهم قائلاً: «إن لم تتشروا ما أقول فساوجب بأنها تحترق، أما إن فعلتم، فساقول: إن الأمن والاستقرار يعودان إلى العراق».

لم يكن سينور يتحدث العربية. كانت الكاميرات تتصيده حين يضع السماعات، بغية الاستماع إلى ترجمة أسئلة الصحافيين العراقيين. اتسمت بعض المؤتمرات بالهزل، على وجه التقريب، جراء جهله اللغة العربية. تمحورت معظم أسئلة المراسلين العراقيين حول توقيت دفع معاشات التقاعد، وزيادة إنتاج الطاقة

الكهربائية، لتفتقر الإجابات عنها - في كثير من الأحيان، إلى ما يرضي النفس، جراء تلاعب المترجمين بالأسئلة أو الإجابات. أحيل بعض المستعلمين عن الخدمات الحكومية، في أحيان أخرى، إلى مجلس الحكم، بغية إثارة الأساطير حول ما يملكه من سلطات فعلية. افتقر المكتب الصحفي في المجلس إلى الفاعلية، عاجزاً عن منح ما يطلبه المرسلون العراقيون من إجابات في كثير من الأحيان.

تحدث سينور، في مؤتمراته الصحفية الموجزة عن زيارات وفود من الكونغرس ووزراء أمريكيين. عقدت جلسات أخرى للمتحدثين بالعربية، بإدارة بريطاني يكرر ما ذكره سينور من نقاط، مما أثار حنق العراقيين. تدمر مراسل إحدى الصحف البارزة في بغداد، عقب حضور مؤتمر لسينور، قائلاً: «يود العراقيون معرفة ما يحصل في العراق، ليقنصر ما يتحدث عنه على شؤون السياسة الأمريكية».

تمثلت أولوية سينور القصوى في إطلاع وسائل الإعلام الأمريكية على مجريات الأمور، لا سيما المؤيدة لبوش منها. مثلت قناة «فوكس نيوز» إحداها (عمل سينور، في وقت لاحق، معلقاً لدى القناة عن شؤون العراق). دخلت مكتبه ذات مرة، لأجد واحداً من أجهزة تلفازه الثلاثة مداراً، يعرض بث «فوكس نيوز»، كما هي الحال بالنسبة لمعظم أجهزة التلفاز الأخرى في القصر، بما لا يستثني مكتب بريمر. لم يكن أي من الجهازين الآخرين، في مكتب سينور، يعرض بث «العراقية»، القناة الحكومية، التي كان يفترض بستراتكوم الإشراف عليها.

غطى بث قناة العراقية وحدها الأراضي العراقية كافة، بواسطة محطات الإرسال التي أقامتها حكومة صدام. حُظرت الأطباق اللاقطة قبل الحرب، لتمثل محطة الحكومة الخيار الأوحده، بما تعرضه من نشرات أخبار تافهة، وتقدمه من مديح بحق صدام. هرع العراقيون، بعد سقوط حكمه، بما لا يثير الاستغراب، لاقتناء الأطباق اللاقطة، ومتابعة قناة الجزيرة، وغيرها من المحطات العربية. تلاشت الحماسة الأولية سريعاً، بكل الأحوال، ليتعطش العراقيون إلى معرفة أخبار بلدهم، مفتقرين إلى ما يذكر منها، في معظم الأحيان، عند متابعة قناة العراقية.

فجرت شاحنة مفخخة بألف رطل من المتفجرات، فيما بعد ظهيرة أحد أيام آب/ أغسطس، أمام مقر الأمم المتحدة. هز الانفجار المنازل الواقعة على بعد خمسة أميال، وكان الأعنف من نوعه في بغداد منذ انتهاء الحرب. هرع العراقيون إلى أسطح منازلهم لتبيان ما حدث، عاجزين عن رؤية ما خلا أعمدة الدخان الضخمة، قبل النزول لمتابعة أجهزة تلفزتهم. كانت قناة العراقية تبث برنامج طهي مصري، حين أدار صديقي سعد المؤشر إليها. امتلك الأخير طبقةً لاقطاً، كغيره من سكان بغداد، كما بدت الحال عليه. انتقل الرجل بالمؤشر إلى الجزيرة، التي كانت تغطي الحدث بصورة مباشرة، متسماً أمام شاشتها بضع الساعات اللاحقة. اتسمت التغطية من موقع الحدث بالموضوعية، على النقيض مما رافقها من تعليقات، حيث وصف من أسماؤهم المحليين الاحتلال الأمريكي بغير القانوني، وكادوا يباركون منفذي العملية.

سألني سعد، في وقت لاحق، قائلاً: «هل يريد الأمريكيون تحويلنا جميعاً إلى مجاهدين؟، لم لا يعملون على التصدي لهذا العهر الإعلامي؟».

تلقيت الإجابة عن ذلك السؤال من منتج تلفزيوني مخضرم يدعى دون نورث.

عمل نورث مصوراً تلفزيونياً في فيتنام، ومدير مكتب في القاهرة، ومستشاراً إعلامياً لقائد القوات المسلحة السعودية، وأستاذاً للصحافة في البلقان. تلقى الرجل، قبل بضعة أشهر من غزو العراق، عبر مكالمة هاتفية من شركة تطبيقات العلوم الدولية، المتعهد الدفاعي البارز، عرضاً للإسهام في إنشاء محطة تلفزيونية مستقلة في العراق. انخرط نورث، أشيب الشعر، في أحد الأعمال الحرة قرب واشنطن. نال الرجل كفايته من الحروب والشرق الأوسط، ليجد كثيراً من المغريات في العراق. مثل عمله هناك توليفة من كل ما قام به منذ كان في فيتنام.

تعاقبت شركة تطبيقات العلوم الدولية مع البنتاغون لإدارة شبكة الإعلام العراقية، التي تشمل إذاعة وتلفزيون الدولة، وصحيفة تصدر ست مرات في الأسبوع. لم تملك الشركة خبرة في إدارة الإعلام في مراحل ما بعد النزاع، بل تصميم أنظمة حاسوبية

لوزارة الدفاع ووكالات الاستخبارات. قدم البنتاغون عقد الإعلام العراقي للشركة، بكل الأحوال، دون طرحه في أي من المناقصات. عمل مكتب فايت على صياغة العقد، بالنظر إلى عمل معاونه، كريستوفر راين هنري، نائباً لرئيس شركة تطبيقات العلوم الدولية قبل انضمامه إلى البنتاغون. تعاقدت الشركة مع روبرت رايلي، مدير إذاعة صوت أمريكا السابق، لإدارة مشروع شبكة الإعلام العراقية. ترأس رايلي، في عهد إدارة ريغان، حملة عمليات البيت الأبيض الإعلامية في نيكاراغوا؛ بغية حشد التأييد لثوار الكونترا.

أنجزت أولى مهام دون نورث مع الشركة على التراب الأمريكي. أسهم الرجل في إنتاج برنامج وثائقي عن جرائم صدام ضد الإنسانية، استناداً إلى رغبة الحكومة الأمريكية في عرضه في دول إسلامية؛ بغية حشد التأييد للحرب. سأل نورث رؤساءه الجدد، عند الانتهاء من البرنامج، عما يمكن فعله تمهيداً لإدارة محطة تلفزيون العراق. استذكر الرجل، بذلك الصد، قائلاً: «أجابوني قائلين: «حسناً، يمكنك فعل ما تود الآن. سنراك مجدداً في بغداد، بعد سقوطها». عقت قائلاً: «ألا يوجد ما يمكننا القيام به، كالتخطيط على سبيل المثال؟. يتمثل ما أعنيه، بحسب خبرتي، في أن التخطيط لبرمجة وإقامة محطات تلفزة وإذاعة جديدة يستلزم عدداً من السنوات».

أجابوني قائلين: «لا، لا. كلفنا عدداً من الأشخاص اقتناء المعدات. لسنا واثقين مما سنجد حين نتوجه إلى بغداد، ولكن لا تقلق بشأن ذلك».

أحضر نورث، عند وصوله الكويت، مجموعة من المعدات التي اقتنتها الشركة، ليكتشف مدى النقص الذي يعتريها. تحدث، بذلك الصد، قائلاً: «بدا الأمر وكأنهم ابتاعوا المعدات كافة من أحد أسواق البراغيث في لندن».

ذهبت خطة الرجل، بعد بضعة أيام، لاستخدام معدات البث في وزارة الإعلام العراقية أدرج الرياح، بعد أن سوى الجيش الأمريكي مبناها بالأرض بواسطة صواريخ كروز. لحظ نورث، قبيل مغادرته إلى بغداد، وجود عدد من كاميرات الفيديو

الجديدة لدى شركة التطبيقات. طلب الرجل أخذ إحداها إلى بغداد، ليرد سؤاله، بالنظر إلى أنها كانت مخصصة لفريق الشركة الأمني.

اتجه نورث، عند وصوله بغداد، برفقة اثنين من عراقي المنفى، إلى وحدة عسكرية تملك جهاز بث إذاعي. تمكن الثلاثة، في غضون يوم واحد، من بث تقارير إخبارية وإعلانات باللغة العربية. اتسمت طريقة عملهم، بكل الأحوال، بالبدائية: يستمع أحد المنفيين إلى إذاعة «البي بي سي» على الموجة القصيرة، قبل أن ينقل ما يسجله من أخبارها إلى نورث، الذي يقوم بتحريرها، ثم إرسالها إلى العراقي الآخر بغية قراءتها على الهواء. أدرك فريق نورث، بعد مضي أسبوع، ضرورة الحاجة إلى تغطية المؤتمر الصحفي الأول لجاي غارنر. سأل نورث -من ثم- زملاءه في شركة التطبيقات منحه مسجلاً صوتياً، ليخبروه بعدم توافره لديهم.

فشل البنتاغون، مجدداً، في تأمين الموارد الضرورية لإنجاز المهمة. لم تتلق شركة تطبيقات العلوم الدولية سوى 15 مليون دولار، فيما يتعلق بذلك الصدد. أشار رايلي، في مذكرة تلتزم المزيد من التمويل، إلى أن قناة «العربية» الإخبارية، التي انطلقت حديثاً في حينه، تحظى بميزانية سنوية تبلغ 60 مليون دولار، ناهيك عن التنويه بأن مهمة الشركة لا تقتصر على إنشاء محطة تلفزيونية فحسب، بل وأخرى إذاعية، علاوة على إصدار صحيفة إخبارية.

لم تتضح لنورث، بكل الأحوال، كيفية إنفاق الشركة مبلغ خمسة عشر مليون دولار التي تلقتها من البنتاغون. زعم رايلي أنه أنفق 1.2 مليون دولار بغية اقتناء معدات إستديوهات التلفزة والإذاعة قبل الحرب، ولكن نورث لم يلحظ الكثير فيما يتعلق بذلك الصدد. كشف المفتش العام في وزارة الدفاع، بعد مضي أشهر، النقاب عن جزء من الحقيقة: ابتاعت الشركة، على نفقة الحكومة، عربة هامر وشاحنة نقل من طراز فورد، ناهيك عن استئجار طائرة شحن، من طراز «دي سي - 10»، لنقل العربتين إلى بغداد. لم يتمكن مدققو الحسابات في البنتاغون من تحديد كلفة شراء السيارتين، واستئجار الطائرة، على وجه الدقة، ليقدروها بما يزيد عن ثلاث مئة وثمانين ألف دولار. اكتشف المدققون، علاوة على ذلك، أن عملية الشراء رفضت،

في بداية المطاف، من قبل مسؤول التعاقد في البنتاغون، لتقوم الشركة بتجاوزه، والحصول على الموافقة من مكتب فايت. استخدمت عربة الهامر البيضاء، المزودة بجهاز لتكييف الهواء، ذات النوافذ القاتمة اللون، في تنقل موظفي الشركة في بغداد، وقد لفتت الأنظار سريعاً في المنطقة الخضراء، لتطفئ على عربات السوبربان المستخدمة من قبل موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة.

تهيأت شبكة الإعلام العراقية، عقب شهر من وصول نورث إلى بغداد، للقيام ببثها التلفزيوني الأول. انضم ما يزيد عن المئتين من العراقيين، الذين عمل العديد منهم في القناة الحكومية قبل الحرب، إلى شبكة الإعلام العراقية ليعملوا تقنيين، ومحررين، ومراسلين. أحضر بعضهم، علاوة على ذلك، ما خبئوه من كاميرات ومعدات تحرير إبان أعمال النهب.

اتفق طاقم الشبكة على أن يتمثل البث الأول في تقرير إخباري. أخبر دان سينور نورث، بكل الأحوال، في الليلة السابقة للبث، أن المعد الذي اختاره - منفي عراقي سابق معروف، أدار محطة إذاعية معارضة - لم يكن يحظى بالقبول. لم يكن سينور يريد أياً من المنفيين في ذلك الموقع. وجه الأخير نورث، علاوة على ذلك، إلى أخذ نشرات الأخبار، المسجلة سلفاً، إلى منزل الزعيم الكردي جلال الطالباني؛ كي تتمكن زوجته من مراجعتها.

توصل نورث إلى تسوية، فيما يتعلق بمسألة المعد، عبر التعهد بضم امرأة من غير المنفيين، رافضاً عرض الأخبار على زوج الطالباني.

خاطب نورث سينور، بذلك الصدد، قائلاً: «تخطئ يا دان، في مطلبك. لن تمر تلك الأخبار. لن يسمح العراقيون بذلك».

سجلت شبكة الإعلام العراقية الأخبار في اليوم الثاني، وقد كان من المقرر أن يفتح الإرسال بآيات من الذكر الحكيم. حضر سينور إلى الإستوديو، قبيل بث الشريط، مطالباً نورث بحذف الآيات من البرنامج.

سأله نورث، قائلاً: «من أمر بذلك؟».

أجابه سينور، قائلاً: «أتى الأمر من واشنطن. سنبدأ بفصل الدين عن برامج التلفزة».

عقب نورث، قائلاً: «على رسلك. عشت زمناً طويلاً في دول عربية. يمثل القيام بذلك تقليداً متبعاً».

عقب سينور، قائلاً: «لا، تلك هي الأوامر».

أوماً نورث برأسه، قبل أن يغادر المكان، متيقناً من عدم تطبيق تلك الأوامر في نهاية المطاف.

أصر العراقيون في الشبكة، حين أطلعهم نورث على محادثته مع سينور، على تضمين الآيات في البرنامج. بثت الأخبار في تلك الليلة بصيغتها الأصلية.

افتقر ذلك إلى الحرفية. اتسم التحرير بالرداءة، ناهيك عن طريقة التصوير. لقيت نشرة الأخبار العراقية الأولى، بكل الأحوال، كثيراً من الصدى في شوارع بغداد.

رغب نورث وزملاؤه العراقيون في أن تمثل شبكة الإعلام العراقية نسخة عن البي بي سي: شبكة تلفزيونية - إذاعية تمول من قبل الدولة، مع الاحتفاظ باستقلاليتها. سعى الصحفيون العراقيون، علاوة على ذلك، إلى تحديد الكيفية التي يغطون بها الأخبار، وإن التمسوا عون المستشارين الأمريكيين في بداية المطاف. لم تمثل الشبكة، مع ذلك، في نظر بعض من مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة سوى أداة دعائية: نتحمل عبء تمويلها، ومن ثمّ يحق لنا تقرير ما تبثه. لم يرغب مديرو شركة التطبيقات، بحسب نورث، في وضع العراقيين أمام سلطة الائتلاف فيما يتعلق بذلك الصدد.

سأل نورث سينور، بعد بضعة أيام من انطلاق البث، تحديد موعد لإجراء الشبكة مقابلة مع بريمر. وعد سينور نورث بالعمل على ذلك، بالرغم من انشغال بريمر. اتجه فريق من الشبكة، بعد بضعة أيام، إلى القصر لإجراء المقابلة، بما لا يزيد عن نصف الساعة، استناداً إلى جدول أعمال بريمر. رافق سينور أعضاء الفريق إلى مكتب بريمر، قبل أن يبدؤوا في نصب معداتهم. أدار سينور دفعة الحوار، حين بدأ التصوير، ليوجه أسئلته «المريحة» لبريمر، واحداً تلو الآخر.

بدأت المقابلة دعائية للغاية، في نظر نورث وطاقمه العراقي، حين اطلعوا على شريطها. قرر الأخيرون-إذاً- استبعاد كل ما ورد في المقابلة، باستثناء مقطع صغير لبريمر وهو يثني على الشبكة، باعتبارها تمثل «صوت العراق». سأل سينور نورث، في اليوم الثاني، عن سبب استبعاده بقية أجزاء المقابلة، ليجيبه قائلاً: «حسناً يا دان، لو أجرى آري فلايتشر (المتحدث السابق باسم البيت الأبيض) مقابلة دان راذر مع الرئيس، فهل تتوقع أن تقوم محطة «سي بي إس» ببثها؟».

لم تزد المقابلة من سلطة الائتلاف إلا تعنتاً، بحيث أمرت شبكة الإعلام العراقية بتغطية العديد من المؤتمرات الصحفية والحملات الدعائية، مما ضيق الهامش على الصحفيين العراقيين لتغطية ما اعتبره نورث «قصصاً إخبارية حقيقية». أمر مسؤولو سلطة الائتلاف المؤقتة، ما إن غدت تقنية البث المباشر في متناول اليد، بنقل المؤتمرات الصحفية بمجملها.

أمرت السلطة الشبكة، علاوة على ذلك، ببث برنامج يومي، مدة ساعة، ممول من قبل الحكومة البريطانية، يدعى «نحو الحرية». أثنى البرنامج على تحرير العراق عبر تصريحات حماسية براقية لمسؤولين أمريكيين وبريطانيين. تخوف طاقم الشبكة من تضرر مصداقيتها جراء عرض البرنامج الممول حكومياً قبل نشرة الأخبار المسائية. كتب خمسة من موظفيها، في رسالة احتجاج إلى مديري شركة تطبيقات العلوم الدولية، قائلين: «نطلب، بمنتهى الاحترام، معرفة الأجندة السياسية المقحمة هنا. تعوز المهنية، بلا ريب، قرار عرض برنامج دعائي رديء، من الخارج، لاستبداله بنشرة أخبارنا». لن يتابع الأخيرة، بعد مشاهدة «نحو الحرية» ساعة مرهقة كاملة، إلا أكثر المدمنين على تتبع نشرات الأخبار.

لم تكن تجهيزات شبكة الإعلام العراقية، علاوة على ذلك، تصلح لإدارة برنامج صحفي جامعي. أدرك نورث، حين نقلت الطائرة عربية الهامر إلى بغداد، أن شركة التطبيقات باتت تنظر بجديّة إلى قضية تمويل الشبكة. طالب الرجل باقتناء طبق لاقط، بكلفة 500 دولار، لعرض صور وكالات الأنباء العالمية في نشرة الأخبار المسائية، ناهيك عن طباعة كتيب تدريبي بالعربية، بكلفة 200 دولار، لترفض الشركة كلا المطالبين.

تحدث أحد مسؤولي الشركة إلى نورث، بعد بضعة أيام، قائلاً: «سنحضر معدات جديدة رائعة».

عقب نورث قائلاً: «عظيم، لعلها بطاريات الكاميرات التي طالبنا بها منذ أسابيع».

عقب المسؤول قائلاً: «لا، بل جهاز لعرض النص».

عقب نورث قائلاً: «لا تحتوي لأتحتي على ذلك الجهاز. شكراً لك، يبلي مزيعوننا حسنا عبر القراءة من الورقة. لا حاجة لنا به».

عقب المسؤول قائلاً: «أه، لا. سنحضر الجهاز لبريمر. سيوضع في إستوديو تلفزيوني في القصر، كي يتمكن الأخير من توجيه خطابات أسبوعية إلى العراقيين».

عقب نورث قائلاً: «ماذا عن بطارياتي؟». لم يملك المسؤول إجابة عن ذلك السؤال.

لم يلزم عقد شركة التطبيقات، الذي تمت صياغته في البنتاغون، شبكة الإعلام العراقية بيث الأخبار أربعاً وعشرين ساعة يومياً، كما الجزيرة والعربية، لتضمن ساعات إرسالها الأفلام، وبرامج الأطفال والطهي. تحدث نورث، مع ذلك، قائلاً: إن نقص التخطيط نتج في بث غير قانوني لأفلام أمريكية ذات حقوق محفوظة، صودرت من قصر عدي، النجل الأكبر لصادام.

أجرت وزارة الخارجية الأمريكية، بعد ستة أشهر من الحرب، دراسة حول عادات مشاهدة التلفاز العراقية. قال 63% من العراقيين، الذين يملكون أطباقاً لاقطة: إنهم يتابعون الأخبار على شاشتي الجزيرة والعربية، بينما لم تتعد نسبة مشاهدي شبكة الإعلام العراقية 12%. استنتج نورث، في حينه، أن الشبكة «غدت أداة لبث دعايات سلطة الائتلاف المؤقتة، ناهيك عن أخبارها الموجهة، وبرامجها الرديئة النوعية». أردف الرجل قائلاً: «تحدث الرئيس بوش، في واشنطن، عن «الانخراط في معركة الأفكار في العالم العربي»، لنخسر الجولة الأولى منها، في بغداد، بالفعل».

رفض البنتاغون تمديد عقد شركة تطبيقات العلوم الدولية، حين انتهى أجله. رغب مسؤولو وزارة الدفاع في التعاقد مع شركة ذات خبرة أكبر في تأسيس الإعلام

في مراحل ما بعد النزاع. أعلن البنتاغون، في كانون الثاني/يناير 2004، أن العقد الجديد، الذي تبلغ قيمته 95 مليون دولار للسنة الأولى، سيمنح إلى شركة هاريس، مصنع معدات الاتصال والبعث. لم يسبق لتلك الشركة، في حينه، بكل الأحوال، إقامة محطة تلفزيونية في أي من مناطق الحرب.

وصل مايكل باتلز بغداد، عقب شهر من الحرب، وفي جعبته 450 دولاراً، وخطط لجني الملايين عبر عقود إعادة الإعمار. لم يحظَ الرجل بما امتلكه غيره من صائدي الأعمال في العراق - من حماية أمنية، أو تجهيزات، أو مجمعات محصنة. قدم باتلز من الأردن بسيارة أجرة، دفع النقود لسائقها مما اقترضه من صديقه. لم يفترق الرجل، البالغ ثلاثة وثلاثين من العمر، بكل الأحوال، إلى الجراة أو المعارف. أتم دراسته في كلية ويست بوينت، قبل العمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية. اعتاد باتلز المشاركة في سباقات الروديو، ناهيك عن ترشحه لعضوية الكونغرس، وقد كانت له العديد من الصلات في العراق والبيت الأبيض.

تمثلت وجهة الرجل الأولى في القصر الجمهوري. لم يكن يتعين على المرء، في حينه، سوى إبراز جواز سفره الأمريكي بغية دخول القصر. علم باتلز، بينما كان يسير في أروقتة، أن سلطة الائتلاف المؤقتة تلتمس شركة أمنية لحراسة مطار بغداد الدولي. رغبت السلطة في فتح المطار أمام حركة الطيران المدني أثناء شهرين من الزمن، وقد كانت بحاجة لمتعهد خاص يوفر الحرس وأجهزة فحص الأمتعة في غضون أسابيع. أقنع باتلز مسؤول السلطة بوضعه على لائحة المرشحين لتولي المهمة. تحدث الرجل، بذلك الصد، قائلاً: «مثل الخوف والاضطراب، في نظرنا، دافعين لإعطاء ما هو صادق من الوعود».

لم يشجع مظهر باتلز على العبث معه. كان ضخمة الجثة، عريض المنكبين، بما يَسْمُ عملاء السي آي آيه، وجنود القوات الخاصة. لم يفترق الرجل إلى الدبلوماسية بكل الأحوال، مبتسماً في وجه محدثيه، مصافحاً إياهم بحرارة، متحدثاً بما ينم عن إلمامه بمجال الأمن الخاص.

لم يتولّ باتلز، وشريكه سكوت كستر، العنصر السابق في جواله الجيش، مهمة حراسة مطار من قبل، ناهيك عن عدم حصولهما على أي من العقود الفيدرالية. أجرت شركتهما تقويماً أمنياً لمطار كابول، لحساب وزارة الطيران الأفغانية. انتهى عمل الرجلين في أفغانستان، مع بدء الحرب على العراق، ليبدأ البحث عن فرص جديدة. عمل كستر على تسديد نفقات الشركة، بينما كان باتلز يلتمس التعاقد في بغداد، عبر إعطاء دروس في مكافحة الإرهاب لمديرين عامين في رينو.

أسمى الرجلان شركتهما «كستر باتلز إل إل سي»، مما أثار السخرية في العراق. اعتاد كستر إخبار الناس أنه يرتبط بقرابة غير مباشرة بجورج كستر، الجنرال المهزوم في معركة «ليتل بيفهورن» (تعني كلمة باتل، المفرد من باتلز، معركة باللغة الإنجليزية). لم تتسم ردود أفعال كستر، المتعهد، بالإيجابية، حين كان الناس يشيرون إلى هزيمة كستر، الجنرال، على أيدي السكان المحليين.

أدرك باتلز حاجته، وشريكه، إلى العون فيما يتعلق بمهمة المطار. اتصل الرجل بأربع شركات أخرى، يرأس إحداها روبرت إيساكسون، عميل الإف بي أي السابق، الذي تحول إلى مهنة المقاولات. أدار إيساكسون، متوسط العمر، منتهز الفرص، المنتمي إلى ألاباما، شركة مختصة في تقديم الخدمات الإدارية، في مراحل ما بعد النزاع، ناهيك عن المقطورات السكنية، والأثاث، والطهارة، وعمال التنظيف. عملت شركة إيساكسون، «دي آر سي إنكوربوريتد»، علاوة على ذلك، على بناء الطرق، ومهابط المروحيات، ومساكن مؤقتة لقوات الناتو المتمركزة في كوسوفو. أرسلت الشركة، في العام 1993، موظفين إلى الصومال، بعد ثلاثة أيام من وصول القوات الأمريكية، لتوفير مقرات الإقامة، والمراحيض المتنقلة، والطعام للجنود والمتعهدين. التقى باتلز إيساكسون قبل توجهه إلى العراق. خاطبه الأول قائلاً: إن الوزارات العراقية ستمنح عقود إعادة الإعمار، لا الحكومة الأمريكية، وإن الوسيلة الوحيدة للفوز بها تتمثل في الحصول على شركاء عراقيين. عرض باتلز -الذي قال: إنه يعرف عدداً من العراقيين- العمل وسيطاً لدى إيساكسون.

طرحت سلطة الائتلاف المؤقتة، بعد ثلاثة أسابيع من زيارة باتلز القصر الجمهوري، مناقصة لحراسة المطار. اتصل باتلز بإيساكسون ليخبره بحدوث تغيير في الخطة. سيتولى الأول مهمة حراسة المطار، عوضاً عن التوسط كي تفوز بها شركة إيساكسون. خاطبه باتلز، بذلك الصدد، قائلاً: «سنتقدم إلى تلك المناقصة، ولكننا نود مشاركتكم». التمسّت شركة كستر باتلز عون إيساكسون لبناء مقرات إقامة في المطار، وتوظيف العشرات من الحراس في مدة قصيرة.

أمضى كستر، الذي كان لا يزال في رينو، ثلاث ليالٍ في صياغة عرض الشركة على حاسوبه المحمول. تعهدت الوثيقة، المؤلفة من ثلاث وعشرين صفحة، بتوفير 138 حارساً -«فريقاً متكاملًا للأمن والمراقبة خدمة للمسافرين»- على الأرض في أربعة عشر يوماً، مع التأكيد على ضرورة انتمائهم إلى دول «تحالف الراغبين». اتسم العرض بالوضوح والجرأة، حيث وصفت الشركة نفسها «بالدولية الرائدة في مجال الحماية الأمنية، ذات الخبرة الواسعة في تقديم العون إلى المنظمات الكبيرة، بغية توفير الأمن في المناطق شديدة الاضطراب».

تقدمت شركتان أمنيّتان خاصتان متميزتان، علاوة على ذلك، بعرضين إلى المناقصة، ليمثل عرض كستر باتلز الأقل كلفة. تجسد ما هو أكثر أهمية في تعهد الشركة بتوفير الحرس على الأرض قبل أسابيع من الشركات الأخرى، بالرغم من أن عدد موظفيها الأمنيين لم يكن يتجاوز العشرة، على وجه التقريب، حين تقدمت بالعرض.

أعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة شركة كستر باتلز بفوزها بالعقد، البالغ 16 مليون دولار، بعد يومين من استلام عرضها.

تحدث كستر، في وقت لاحق، بذلك الصدد، قائلاً: «حظينا بالعقد لصغر سننا، وحماقتنا، وجهلنا. كان من شأن أي ممن يملكون الخبرة المطالبة بثمانية أسابيع قبل العمل على الأرض».

فوجئ فرانكلين ويلييز، معاون كبير مستشاري وزارة النقل، لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، بقرار لجنة الاختيار المؤلفة من ثلاثة أفراد، قائلاً: «لم يمنحوا سوى ثلاثة

أيام للتقدم بالعروض، ناهيك عما اتسم به طلبهم من عمومية: توفير الأمن للرحلات المدنية - في مطار يغطي مساحة عشرة أميال مربعة. تحدث ممثل إحدى الشركات المشهورة المتميزة، بذلك الصدد، قائلاً: «يتعين علينا معرفة المزيد من المعلومات قبل التقدم بعرضنا»، بينما أشار آخر إلى «حاجة شركته إلى ستة أسابيع بغية إنجاز المهمة على الوجه المطلوب». أفضيت الشركات الأخرى - بعد ذلك - لعدم استجابتها، أو قدرتها على إتمام العمل في غضون أسبوعين، بينما أكدت شركة كستر باتلز على جاهزيتها للقيام بذلك، مما منحها العقد بالنتيجة.

أردف ويليز قائلاً: «افتقر الأمر برمته إلى الصواب».

بعث باتلز برسالة إلكترونية إلى إيساكسون، ما إن أعلن الخبر، قائلاً: «فزنا بالعقد، ابدأ العمل فوراً».

توجه إيساكسون إلى الأردن، حيث عمل على اقتناء الأثاث، وتعاقد مع شركة سعودية لشحن المقطورات السكنية إلى المطار. أرسل الرجل، علاوة على ذلك، شقيقه إلى نيبال لتوظيف مقاتلين سابقين من الغوركا (مقاتلي الجبال الأشداء)، بالرغم من تأكيد الوثيقة على ضرورة انتماء الحرس إلى دول تحالف الراغبين.

لم تتمكن شركة كستر باتلز من تأمين المال الذي وعدت به لتغطية نفقات المهمة الأولية. من ثم لجأ باتلز، إلى سلطة الائتلاف المؤقتة طلباً للعون.

خاطبه ويليز قائلاً: «أحضر كيساً من القماش». وضع الأخير على مكتبه مليونين من الدولارات - من فئة المئة ورقة - القادمة من البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. لم يرد ويليز القيام بذلك، في بادئ الأمر، ليرضخ لطلب مسؤولي التعاقد في سلطة الائتلاف فيما بعد. عبأ باتلز الدولارات في كيس قماشي، بطول أربعة أقدام، قبل أن يقفل عائداً إلى المطار. توجه الرجل إلى بيروت، بعد بضع ساعات، ليودع المال في مصرف لبناني.

لم تكن مهمة الشركة باليسيرة. مثل مطار بغداد كارثة بكل معنى الكلمة. عمد الجنود العراقيون إلى تدمير محتوياته، مع دخول القوات الأمريكية المدينة، ناهيك

عن تفخيخ مراحضه. بذل موظفو الشركة كثيراً من الجهد لتنظيف المكان، بينما كان العشرات من الحراس في طريقهم إلى العراق، ناهيك عن إعادة تجديد المباني، وتركيب الصنابير في الحمامات، وتحويل جزء من المطار، علاوة على مطبخه، إلى مهجع كبير، وقاعة للطعام.

لم تمتلك الشركة نظاماً للمحاسبة أو شبكة حاسوبية، لتتجح في جلب الحراس إلى بغداد في أثناء مدة الأسبوعين. قرر بريمر، فيما بعد، عدم افتتاح المطار، بالنظر إلى ما يملكه المتمردون من صواريخ أرض - جو. طالبت سلطة الائتلاف المؤقتة الشركة، مع ذلك، بالبقاء في المطار، ليعتبر حراسها في أرجائه، وتحظى بمليوني آخرين من الدولارات.

انخرط إيساكسون، بعد بضعة أسابيع، في حوار مع تاجر نفط باكستاني، يعمل مستشاراً لدى شركة كستر باتلز. اقترح الأخير دخول الشركاء الثلاثة في مناقصات لنيل عقود حكومية، تكفل تعويض نفقات المشاركة فيها، وتحقيق نسبة ثابتة من الربح. لم ترق الفكرة لإيساكسون، بالنظر إلى انخفاض مهمش الربح، ليقترح التاجر اختلاق شركة وهمية في لبنان، تضخم نفقات ما تقدمه كستر باتلز للحكومة عبر تلك العقود، مما يمنحها نسبة ربح مطلقة.

عقب إيساكسون قائلاً: «ستذهب إلى السجن إن فعلت ذلك».

عقب التاجر قائلاً: «آه، لا. نفعل ذلك على الدوام».

عقب إيساكسون قائلاً: «ليس مع الأمريكيين. لا تحممني في الأمر. لن أفعل ذلك».

أثار جوزيف موريس، أحد مسؤولي الشركة، الأمر مجدداً، بعد بضعة أيام، ليحذره إيساكسون من الذهاب إلى السجن، على حد سواء، قبل أن ينضم كستر إلى الجوقة، ويلقى الإجابة ذاتها.

بدأت العلاقة تتدهور بين الطرفين في تلك المرحلة. أكد إيساكسون على أن السبب يعود إلى رفضه المشاركة في تلك العملية، بينما أشارت الشركة إلى أنه كان ناتجاً عن رداءة نوعية المقطورات التي أقامها إيساكسون، وهو ما نفاه بشدة.

أحضر إيساكسون -بينما كان الخلاف يحتم- ولده ذا الأربعة عشر ربيعاً إلى بغداد. أصيب الرجل بمرض مناعي، قبل بضعة أشهر، ولم يدرك متى ينقضي أجله. رغب إيساكسون، من ثم في تمضية ما أمكنه من الوقت مع بوبي الصغير.

تحدث إيساكسون قائلاً: إن موريس أمره، ونجله، وشقيقه، بعد أسبوع من محادثته مع كستر، بمغادرة مجمع الشركة. احتجز حراسها الثلاثة، قبل نزع أسلحتهم وبطاقاتهم التعريفية، وطردهم من المطار. انفجر إيساكسون غضباً، يطلق الشتائم، بينما هم بالمغادرة. استقل الثلاثة سيارة أجرة إلى الأردن، مع افتقارهم إلى مكان آخر للإقامة في العراق. تعين عليهم المرور، بغية الوصول إلى وجهتهم، بمدينتي الفلوجة والرمادي الخطرتين.

حظيت شركة كستر باتلز، بعد شهر من طرد إيساكسون، بأول العقود سألقة الذكر. تمثلت مهمة الشركة في مساعدة سلطة الائتلاف المؤقتة على استبدال عملة العراق القديمة، عبر بناء معسكرات في جنوب، ووسط، وشمال العراق، بغية إيواء وإطعام المئات من المتعهدين الخصوصيين المنخرطين في عملية التبديل، ناهيك عن توفير الشاحنات، والعربات الأخرى، لنقل آلاف الأطنان من العملة الجديدة، التي طبعت فيما وراء البحار، ونقلت إلى مطار بغداد جواً. نص العقد على تلقي الشركة نسبة ربح تعادل 25%، علاوة على كلفة ما تقدمه من عمال ومعدات.

عملت شركة كستر باتلز، في حينه، على اختلاق «شركات شام» الوهمية، المسجلة في جزر كايمان ولبنان، بغية إصدار سلسلة من الفواتير المزورة، التي تشير إلى قيام تلك الشركات بتأجير شاحنات، وغيرها من المعدات، إلى كستر باتلز، وفق مذكرة كتبت لاحقاً من قبل نائب المستشار العام للبنتاغون. ضخمت النفقات إلى حد بعيد، بما يمكن شركة كستر باتلز من جني أرباح تفوق نسبة الخمسة والعشرين بالمئة، المحددة في العقد، بحسب المذكرة.

ترك ممثلو شركة كستر باتلز مصادفة، بعد مضي شهرين، ورقة على الطاولة، عقب اجتماع مع مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة. أظهرت الورقة أن الشركة طالبت

السلطة بمبلغ 9.801.550 دولاراً، مقابل ما تعادل كلفته الحقيقية 3.738.592 دولاراً — بزيادة تبلغ 162%. كلف بناء مهبط للمروحيات في الموصل، على سبيل المثال، 97 ألف دولار، لتضخم الشركة قيمته إلى 175 ألفاً. كتب ويليام «بيت» بولدوين، مدير المرافق في الشركة، في رسالة إلكترونية، قائلاً: إن «كل رقم في تلك الفاتورة زائف، ومفبرك، ومضخم». مثلت أكوام الخردة وسيلة ملائمة للربح على حد سواء: أعادت الشركة طلاء ما وجدته من عربات الخطوط الجوية العراقية المهترئة، لتطالب سلطة الائتلاف بالآلاف الدولارات شهرياً مقابل استخدامها، زاعمة أنها مستأجرة من الخارج. حصلت شركة كستر باتلز، في نهاية المطاف، على 21 مليون دولار من سلطة الائتلاف المؤقتة، نظير إسهاماتها في عملية تبديل العملة.

كتب بولدوين إلى رؤسائه، خلال العملية الأخيرة، محذراً من فبركة وتضخيم الفواتير، كما فعل بيتر ميسكوفيتش، مدير عملية التبديل. كتب الأخير، في مذكرة إلى مدير شركة كستر باتلز، قائلاً: إن إحدى الفواتير البالغة 2.7 مليون دولار استندت إلى «عقود تأجير ملفقة، وأرقام مضخمة ومكررة»، ناهيك عما حوته السجلات التي قام بفحصها «من أدلة واضحة على سلوك متوافق مع أنشطة ونوايا جرمية».

حرك إيساكسون وبولدوين، قبل بضعة أيام من كتابة ميسكوفيتش مذكرته، دعوى قضائية ضد الشركة بالنيابة عن الحكومة الأمريكية. وصفت كستر باتلز الاتهامات الموجهة ضدها بالمزاعم الكاذبة من قبل «موظف ناقم».

دفعت القضية البنتاغون إلى إجراء تحقيق، وقد أعلن، في أيلول/ سبتمبر 2004، بعد أكثر من عام على منح الشركة عقد تبديل العملة أنها ستحرم من نيل أي عقود عسكرية إضافية. أوردت وزارة الدفاع أدلة قوية على «وجود تجاوزات خطيرة».

تجاوز مجموع ما تلقته الشركة، مع ذلك، بحلول تلك المرحلة، مئة مليون دولار عبر عقود مع الحكومة الأمريكية.

كافح بن توماس لإعالة نفسه في فلوريدا عبر ممارسة ما يشبه الملاكمة، بلا فزازات أو قواعد، قبل أن يقترح عليه صديقه التقدم إلى وظيفة في شركة تدعى كستر

باتلر. أعجب الرجل باسم الشركة، التي فازت لتوها بعقد لحراسة مطار بغداد، كما أخبره صديقه، ناهيك عن حاجتها إلى كثير من الموظفين. رغب توماس في متابعة القتال، ولكنه كان مفلساً. اتصل، في اليوم الثاني، بمكتب الموارد البشرية في الشركة، قبل أن يلفظ العبارة السحرية الآتية: «كنت جندياً في قوات البحرية الخاصة».

لم يفحص أحد السير الذاتية للمتقدمين، في غمرة الاندفاع إلى تعيين حرس أمنيين خصوصيين في العراق. إن سبق لك الالتحاق بالقوات الخاصة في الجيش أو البحرية، التي تمثل النخبة، فسيتم اختيارك على الفور. لم يكن المرء بحاجة سوى البوح بذلك.

بلغ توماس السابعة والعشرين من العمر. لم يتجاوز طوله مئة وثمانية وستين سم، ولكنه كان قادراً، كما بدت الحال عليه، على هزيمة من يفوقه في الحجم مرتين. اختال الرجل في مشيته، بما ينم عن تحذير الناس من العبث معه. لم يخُل جسد توماس من الوشوم، ولم يفتقر إلى بذاءة أي من البحارة، ولكنه اعتاد سؤالي بتعاطف عن حال أمي، التي تخضع للعلاج من السرطان، كلما تحدث إلي. اهتمت الرجل بفن النحت الروماني، ولكن حاسوبه المحمول كان يزخر بالصور ومقاطع الفيديو الرقمية لهجمات المتمردين الدموية. عرف توماس، في شبكة الإنترنت، باسم «ديابلو بوي». أخبرت الشركة توماس، قبل تعيينه، بإمكانية عمله حارساً شخصياً لمسؤول بارز. انطوى ذلك على الإثارة بما يفوق العمل في المطار.

منحت الشركة توماس -عند وصوله بغداد، في تموز/ يوليو 2003- مسدساً وبندقية آلية من طراز «إم 4»، ناهيك عن سبعة مخازن للذخيرة، يستوعب كل منها ثلاثين طلقة. لم يحظَ الرجل، مع ذلك، بسوى عشرين منها. تحدث، بذلك الصدد، قائلاً: «إن تعرضنا لكمين، فلن تكفي عشرون طلقة». لم يكن بمقدور توماس -من ثم- الرمي لأكثر من ثلاث عشرة ثانية، بالنظر إلى قدرة إطلاق بندقية «الإم 4»، التي تعادل تسعين رصاصة في الدقيقة.

أخبر مراقب الشركة توماس بوجود نقص في مخزون الذخيرة لديها.

لم تكن سترة الرجل الواقية بأحسن حال. اقتصرت قدرتها، وهي المخصصة لرجال الشرطة في الولايات المتحدة، على صد طلقات المسدسات، لا البنادق الآلية من طراز «إي كي 47»، المنتشرة في العراق.

تحدث توماس، بينما كان يستلم سترته الواقية، قائلاً: «ألم يخطر ببال أحد هنا أن هذا الدرع عاجز عن صد أي طلقة في العراق؟».

خسرت شركة كستر باتلز، مع تهيؤ توماس للعمل الميداني، عقد حماية الشخصيات البارزة، لتوفر له، بكل الأحوال، وظيفة أخرى. حصلت الشركة على تخويل مكتوب بجمع الأسلحة التي يصادرها الجيش الأمريكي. تمثلت مهمة توماس في زيارة مخابئ ونقاط مراقبة القوات الخاصة، برفقة أحد زملائه، بغية نقل الأسلحة العراقية.

تنقل الرجل في وسط العراق، برفقة زميله، بواسطة إحدى الشاحنات، لينقلا أربع مئة بندقية آلية من طراز «إي كي 47»، وغيرها من المدافع الرشاشة، ناهيك عن حاويات القنابل اليدوية، ونصف مليون طلقة، وعدد من مدافع «زد إس يو - 23» روسية الصنع، المضادة للطائرات. أجاب كستر توماس، حين سأله عن سبب القيام بذلك، قائلاً: إن الشركة كانت مقبلة على مناقصة لتدريب الجيش العراقي الجديد، بما يستلزم الحصول على السلاح. تملك الشك توماس في قيام الشركة بشحن العتاد خارج العراق بغية بيعه، لينفذ ما طلب منه.

تألف معسكر شركة كستر باتلز من تجمع للمقطورات في موقف مهمل ضمن أرض المطار. مثل ذلك وضعاً مريحاً وفق المقاييس العراقية. اعتاد توماس ابتياع الفودكا، مقابل تسعة دولارات للزجاجة، من سوق المطار الحرة، ناهيك عن التسكع قبالة حوض السباحة، وتدخين السيجار، ومشاهدة أفلام الفيديو. استدعي الرجل، علاوة على ذلك، بين الفينة والأخرى، للقيام بجولة في المدينة، ونقل المؤن، ومرافقة مسؤولي الشركة إلى المنطقة الخضراء.

توجه توماس، برفقة ثلاثة من زملائه، صبيحة أحد أيام أيلول / سبتمبر، إلى مركز مدينة بغداد، بواسطة عربية رباعية الدفع. غادر الأربعة المطار عبر طريق

جانبي، يؤدي إلى الطريق السريع، باتجاه مركز المدينة، حين بلغوا إحدى نقاط تفتيش الشرطة. أمر عناصر النقطة سائق العربية بالتقليل من سرعته، عوضاً عن السماح لركابها الأجنب بالمرور، كما يحدث في معظم الأحيان. أدار أحد العناصر رأسه، بينما كان توماس وصحبه يعبرون النقطة. مثلت تلك إشارة معينة، بما لم يثر انتباه توماس، قائد العربية.

فوجئ ركاب العربية، بعد ثوانٍ من عبور النقطة، بصخور، وصفائح وقود، وتلال من الركام تعترض طريقهم. تعين على توماس، بغية تجاوزها، الانحراف عن الطريق، نحو اليسار، قبل القيادة بمحاذاة مبنى صغير، ثم العودة إلى الطريق ذاته. لم يتردد الرجل في القيام بذلك، لسمع صوت الطلقات، ما إن بدأ انحرافه.

فكر توماس، في تلك اللحظة، قائلاً لنفسه: «آه، اللعنة. تتعرض لإطلاق النيران».

حاول الرجل زيادة سرعته، لتتوقف العربية عن الحركة، وتصدر ما هو مزعج من الأصوات. غادرها صحبه سريعاً، قبل التوجه نحو المبنى، جرياً على أقدامهم، بينما نزل توماس أسفل العربية. تحدث الأخير، بذلك الصدد، في وقت لاحق، قائلاً: «حدث ذلك قبل أن أتعلم الدرس المتمثل في عدم قدرة السيارات على صد الطلقات».

قدر الرجل، من وضعيته أسفل العربية، تعرضه، وصحبه، لإطلاق النار من قبل ستة من الأشرار، بينما استطاع تمييز واحد منهم، لا أكثر، عبر نيران سلاحه الرشاش.

استل توماس بندقيته الآلية، من طراز «إم 4»، قبل أن يصوبها نحو الرجل، ويضغط على الزناد، ليخطئه بالنتيجة. استذكر توماس، بعيد لحظات، أحد الدروس التي تلقاها في أثناء تدريبه العسكري: إن كنت تحاول إصابة أحدهم من أسفل سيارة ما، فسيتعين عليك التوضع على جانبيك، بغية امتلاك زاوية أفضل. بادر توماس إلى القيام بذلك، معيناً حوض الرجل هدفاً له، قبل إطلاق النار ثانية. استدار الرجل قبيل برهة من ضغط الزناد، ليصيبه توماس في ردفه.

تفرق بقية المهاجمين، ليتقدم توماس وصحبه، بعد انتهاء المعركة؛ بغية

معاينة القتيل.

تهشم وركه، بالنتيجة، ناهيك عن تهتك معدته، حيث اخترقت الطلقة جسده. تحدث توماس، بذلك الصدد، قائلاً: «تبعثرت أمعاؤه وكأن أحداً قد مزقه إرباً».

اعترف توماس لصحبه، في حينه، بامتلاكه نوعاً مختلفاً من الذخيرة عما يستخدمه الجيش والمتعهدون الآخرون. لم تختلف في حجمها عن الطلقات النظامية، دون أن تغلف بالنحاس في نهايتها، ناهيك عما يكسوها من لون أسود. زعمت الشركة الموزعة لتلك الطلقات، التي منحت توماس عدداً من صناديقها قبل توجهه إلى العراق، أنها تختلف للغاية عن نظيراتها النظامية: احتوت على خليط من المعادن، بما في ذلك البلاتين، عوضاً عن الرصاص، بحيث تخترق الدروع الصلبة، وتنفجر في الجسد البشري، محدثة ما هو بالغ من الإصابات.

فندت مزاعم الشركة من قبل عدد من خبراء المقذوفات، بمن فيهم جراح في جامعة ستانفورد، اختبر الطلقات لحساب الحكومة الأمريكية. أكد الرجل احتواءها على الرصاص، وأن اختلافها يكمن في استيعابها المزيد من البارود، ناهيك عن دقة أطرافها. تزداد قابلية تلك الطلقات، المفتقرة إلى غلاف معدني كامل، للانفجار والتشطي، بينما تلج الجسم البشري. حظرت معاهدة هينغ، في العام 1899، استخدامهما في ساحات القتال، بالرغم من استخدامهما من قبل الغالبية الساحقة من دوائر الشرطة في الولايات المتحدة — بالنظر إلى انخفاض قابليتها لاختراق الأهداف، وإصابة المارة. لم توقع الولايات المتحدة على تلك المعاهدة، على وجه الإطلاق، ليلتزم البنتاغون، مع ذلك، بينودها منذ أمد طويل. لم يستخدم الجنود الأمريكيون — من ثم — سوى الطلقات المزودة بغلاف معدني كامل.

لو كان توماس جندياً نظامياً في الجيش الأمريكي، لحوكم عسكرياً بتهمة استخدام تلك الطلقات. اتسمت القوانين بالميوعة، بكل الأحوال، فيما يتعلق بالمتعهدين الأمنيين الخصوصيين. لم يحدد عقد شركة كستر باتلز، مع سلطة الائتلاف المؤقتة، نوعية ما تستخدمه من طلقات.

أصدر القادة العسكريون، حين علموا بأمر الطلقات المستخدمة في الحادثة، مذكرة إلى الشركات الأمنية، تحذر من مغبة استخدام الطلقات غير النظامية. لم

تكن هناك، بكل الأحوال، وسيلة فاعلة لتطبيق تلك القاعدة، أو غيرها مما حاول الجيش فرضه على المتعهدين الأمنيين، ليتجاوزوا قوانين الحرب برمتها.

ازدادت المطالبة بتلك النوعية من الطلقات، مع انتشار أخبار الحادثة في مجتمع الشركات الأمنية الخاصة. منح توماس كل ما امتلكه منها، بينما أحضر آخرون المزيد من صناديقها في حقائبهم.

تحدث توماس، بذلك الصدد، قائلاً: «لا توجد قواعد فيما يتعلق بتلك المسألة. يتعين عليك القيام بكل ما يلزم لحماية نفسك».



## المنطقة الخضراء، المشهد السادس

مثلت الكتب والمجلات، القادمة من الديار، مواد ثمينة للغاية. اتسم عدم تمريرها إلى الأصدقاء بالسلبية، عند انتهاء المرء من قراءتها. حظيت الروايات البوليسية وكتب الإثارة بالشعبية الأكبر بين صفوف القارئ، على النقيض من التي تتناول العراق، والعالم العربي، والإسلام. جسدت القراءة عن العراق، قبل الخلود إلى النوم، عقب التفكير به طيلة اليوم، آخر ما يود المرء عمله. لم تقتصر بعض الكتب الموضوعية عنه، بكل الأحوال، إلى التميز. عثر أحد موظفي هالبرتون على نسخ عن «دليل الحمقى الكامل لفهم العراق»، بينما كان ينظف غرف موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة في فندق الرشيد. رفض أحد موظفي السلطة البارزين تلقي نسخة عن كتاب حنا بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق»، العمل البارز عن التاريخ الإقليمي، حين عرض أحد المترجمين الأمريكيين العراقيين إعارته إياها. أشار الموظف إلى كتاب صغير على مكتبه، قائلاً: «كل ما أحججه موجود هنا». التقط المترجم الكتاب، ليتبين أنه دليل سياحي عن العراق، كتب في سبعينيات القرن المنصرم.

